في سوريا ؛ وان اسرائيل تنال ٣٩٤ مليون متر مكعب من المياه ، والاردن ٧٧٤ مليون متر مكعب ، وسوريا ٤٥ مليون متر مكعب(٢٢).

لم يكن المشروع مقبولا من جانب اسرائيل أو من الدول العربية على حد سواء . لقد انتقدت اسرائيل المشروع لانه دعا الى استغلال الموارد المائية لنهر الاردن في وادي الاردن والى عدم ادخال نهر الليطاني ، وهو نهر لبنان الوطني ، فيه . واصرت اسرائيل على أنه اذا كان لا بد من اعتماد مشروع اقليمي فانه يجب ان يشمل كل الموارد المائية للمنطقة بدلا من حصر المشروع في نظام نهري واحد ؛ وبديهي ان هذين الامرين كانا سيمنعان اسرائيل من تنفيذ مشاريعها الوطنية لري السهل الساحلي والنقب بمياه نهر الاردن طبقا لمقترحات لاودرميلك ــ هايز . واعتبرت اسرائيل ، أيضا ، ان حصتها من المياه من مشروع « مين » غير كافية وتذرعت في ذلك بالمبالغة في تقدير مساحة الاراضي الصالحة للري في وادي الاردن السفلي .

أما الدول العربية ، فقد عارضت مشروع « مين » لاسباب فنية بالاضافة الى الاسباب السياسية . اعترضت الدول العربية ، بصفة رئيسية ، على حصة اسرائيل من المياه وانتقدت تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا لانها تخوفت من أن هذا التخزين قد يجعل الاردن معتمدا كليا على اسرائيل ، خصوصا بالنسبة لجريان المياه المخزونة ، بدون انقطاع او عائق ، في اقنية الغور الشرقية والغربية . وعلى ذلك ، وبدلا من استخدام بحيرة طبريا للتخزين ، فضل الاردن أن يباشر بمفرده ببناء سد بارتفاع ٥٠٠ قدم في المقارن على نهر اليرموك على أساس المقترحات التي تضمنها مشروع بانجر(٢٣). وأبانت الدول العربية الى هذا بأن مشروع « مين » تجاهل الحدود السياسية واعطاها كمية قليلة جدا من المياه ، علما بأن المنابع الرئيسية لنهر الاردن تقع في الاراضي العربية. فالمشروع اياه ، مثلا ، لم يفد لبنان على الرغم من ان الحاصباني يجري في الاراضي اللبنانية وبدليل انه دعا الى اقامة سد وخزان على هذا النهر لصالح اسرائيل ، وفي هذا تجاهل واضح لحق لبنان في الاستفادة من مياه النهر في ري الاراضي الواقعة في حوضه . وبنفس الاسلوب ، فان المشروع لم يعترف بحقوق سوريا كاملة في استغلال مياه بانياس استغلالا كبيرا في داخل الاراضي السورية .

الى جانب اعتراضاتها الفنية على المشروع فان الدول العربية لم تقبل بالمشروع على الصعيد السياسي ايضا . فمنذ البداية ، رأت الدول العربية في تقرير « مين » محاولة لتصفية قضية فلسطين من خلال الوصفات الاقتصادية . وكانت الخطيئة الكبرى للتقرير ، في نظر العرب، في كونه نبذ جانبا الطبيعة السياسية للنزاع العربي الاسرائيلي الى درجة أن خطوط الهدنة والحدود لم تظهر على الخرائط المرفقة بدراسة المشروع ، وفي نظرته الى الكيانات السياسية في المنطقة على اساس انها مجرد اقاليم في حوض وان تحسين ظروفها الاقتصادية يستدعي استغلال مياه الحوض بصرف النظر عن الحالة السياسية القائمة .

رفض العرب مشروع « هيئة وادي تانسي » المشترك بادىء ذي بدء ، وعبر رئيس وزراء الاردن السيد فوزي الملقي عن وجهة النظر العربية هذه في مقابلة ، فقال بأن حكومته « سوف لن تنظر في أي مشروع يؤدي الى الانحراف عن سياستها القاضية بعدم الصلح مع اسرائيل وان الاردن سوف يستمر في تحمل المشقات السياسية بدلا من أن يشارك في أي مشروع يفضي الى تعاون مباشر أو غير مباشر مع اسرائيل »(٢٤).

حمل أريك جونستون ، مبعوث الرئيس ايزنهاور الخاص ، مشروع « مين » وزار عواصم الشرق الاوسط في تشرين الاول ١٩٥٣ بهدف تأمين دعم العرب والاسرائيليين